

المكتبة اللغوية

# شرح منظومة الألفاظ النحوية للملا عصام الأسفراييني

تحقيق الأستاذ الدكتور

**علي حسين البواب**

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الثانية

١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

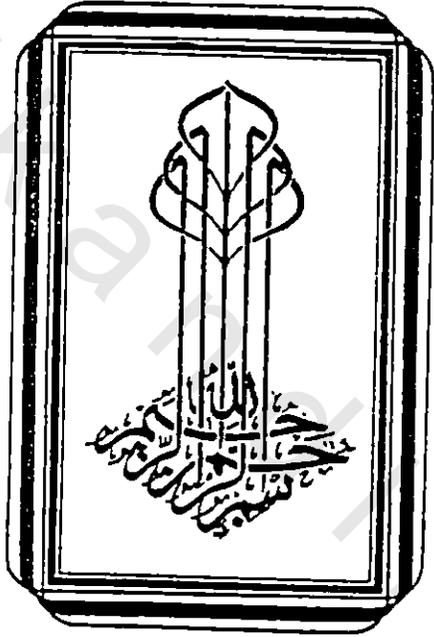
٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة

ت. ٥٩٢٢٦٢٠ - ٥٩٢٨٤١١ / فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧

ص.ب. ٢١ توزع الظاهر - القاهرة

*E-mail: alsakafa\_alDinaya@hotmail.com*

٩٩/٩٧٦٥	رقم الإيداع
977-5250-57-9	الترقيم الدولي



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، وبعد :  
فإن فنَّ «الألغاز النحوية» أحد الفنون التي ألف فيها العلماء . والألغاز ضربان :  
أحدهما : : أبيات من الشعر جاءت على غير الشائع المألوف ، وتحتاج إلى تفسير  
وتوضيح ، وقد جمع العلماء مثل هذه الأشعار في كتب ، منها «الإفصاح» للفارقي ، ومما  
جاء فيه :  
قال الوشاةُ ابنُ وصالِك مَنْ به كنت الضنينَ وشفكَّ البرحاءِ  
أي (وشفَّ كالبرحاء) .

وقول الشاعر:

أتانا عبيدالله في أرض قومنا ولم يأتينا ذاك الكذوب المويخا  
وتفسيره أن (أتانا) مثني أتان . ونصب (المويخا) على الذم .<sup>(١)</sup>

والثاني : ألغاز تساق - نثراً أو شعراً - يُطلب تفسيرها والإجابة عليها ، وقد ألف في  
هذا النوع : الزمخشري والسخاوي وغيرهما .<sup>(٢)</sup>

ومن النوع الثاني الرسالة التي أقدم لها .

\*\*\*

ومؤلف هذه الرسالة عبدالمملك بن جمال الدين بن صدر الدين ، العصامي ،  
الأسفراييني ، الشهير بالملأ عصام . ولد بمكة المكرمة سنة ٩٧٨هـ ، وأخذ عن والده

(١) الإفصاح للفارقي ، ٧٠ ، ١٤٨ .

(٢) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي (الطراز في الألفاظ) ٣/٣ وما بعدها .

وعمه القاضي علي بن صدر الدين وغيرهما، وذاع صيته واشتهر، وغدا من علماء عصره، ووصف بخاتمة المحققين، وتلمذ له عدد من العلماء، وألف كثيراً من الكتب في الحديث والنحو والبلاغة والأدب والعروض وغيرها، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١٠٣٧هـ.<sup>(١)</sup>

أما الرسالة فهي أرجوزة وشرحها للمؤلف نفسه، تقع الأرجوزة في أربعين بيتاً: الأول توطئة، والأخير خاتمة. وتحوي هذه الأبيات تسعة وأربعين لغزاً، ففي كل من البيتين السادس عشر والرابع والعشرين ثلاثة ألغاز، وفي كل واحد من الأبيات الرابع والثاني عشر والرابع عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والثاني والثلاثين لغزاً، وفي غيرها نجد كل بيت يحوي لغزاً واحداً.

وتدور الألغاز حول الاستفسار عن مسألة نحوية غير مشهورة، أو جاءت على خلاف المتفق عليه، أو شاهد نادر. وقد قام المؤلف بشرح الأبيات وحلها، وبيان ما يتضمّن كل بيت منها، وهو يعزو المسائل إلى مصادرها، ويورد الشواهد.

وقد حققت الكتاب عن مخطوطة تحتفظ بها مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، تحت الرقم ٦٤٩٨. وهي في تسع ورقات، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، خطها نسخي معتاد، لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولكنها تعود إلى القرن الحادي عشر تقديراً.

وقد كتب في أول المخطوطة «هذا شرح الألغاز للملأ عصام...». وللكتاب نسخة في دار الكتب المصرية (٢٩ ش) كتبت سنة ١١٧٠هـ، لم يتيسر لي الحصول على صورة عنها، وقد نسبت له أيضاً.<sup>(٢)</sup> وهذا الكتاب نسبة إليه تلميذه محمد بن علان

(١) ينظر ترجمة الملأ عصام في خلاصة الأثر للمحبي ٨٧/٣، ٨٨. روى الأعلام ١٥٧/٤، ومعجم المؤلفين ١٨١/٦ مصادر آخر للترجمة.

(٢) فهرس دار الكتب المصرية ١٣٧/٢.

الصدريقي<sup>(١)</sup> : فقد نقل عنه في كتابه «منهج من ألف»<sup>(٢)</sup>، وقام ابن علان بشرح المنظومة كما سيأتي. إضافة إلى هذا نجد المحيي يذكر من مؤلفات الملاء عصام «منظومة في الألغاز وشرحها»<sup>(٣)</sup>.

ولم أقتصر في التحقيق على المخطوطة الموصوفة، بل اعتمدت أيضاً على نسخة مساعدة، وهي شرح ابن علان تلميذ المؤلف للمنظومة. وهذا الشرح مخطوط في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم ١٦٦٢، في أربع عشرة ورقة، وتنقص المخطوطة جزءاً من مقدمة الشارح، وقد أورد ابن علان في الشرح أبيات الأرجوزة - عدا بعضها كما سنوضح - ونقل أكثر شرح المؤلف، ولم يغير كثيراً في عباراته، ولكنه زاد في الشرح، وفصل في كثير من المسائل، ونقل أقوال العلماء، وساق الشواهد.

وفي الجملة، فإن هذه المخطوطة التي رمزت لها بالرمز (ب) تفيد كثيراً في تقويم النصّ وتعديله، واستكمال ما سها عنه الناسخ أو أخطأ فيه.

وقد التزمت في تحقيق النصّ بمحاولة إثبات ما صحّ من المخطوطة، وعدم اللجوء إلى الزيادة والتغيير إلا عند الضرورة، ونبهت على ذلك، كما خرجت ما يحتاج إلى ذلك في النصّ، وعلّقت على بعض المواضع دون إسراف. والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين..

(١) توفي سنة ١٠٥٧هـ. ينظر ترجمته في خلاصة الأثر ٤/١٨٤، وينظر الأعلام ٦/٢٩٣، ومعجم المؤلفين ١١/٥٤.

(٢) ق ١٠ (مخطوط) بجامعة الملك سعود.

(٣) خلاصة الأثر ٣/٨٧.



الحمد لله على أفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وبعد:  
فهذه فوائد وفيّة تحلّ ما تضمّنته منظومتي في الألفاظ النحوية، طاورياً كشّح  
المقال<sup>(١)</sup>، مُقتصراً على ما لا بُدُّ منه في كلّ حال، والله المستعان، وعليه التكلان.

قُلْتُ:

١ - يا عَلِمًا في النحوِ أَضْحَى مُفْرَداً هَاتِ افْتِنًا فما بَرِحْتَ مُرْشِداً  
وأقول:

(العلم) في اللغة: الجبل، وأطلق هنا على الرجل المتمكّن، على سبيل الاستعارة،  
(والنحو) علم بأصول يُعرف بها أحوال آخر الكلم إعراباً وبناءً. والمراد بـ (أضحى)  
صار، وبـ (المفرد) المنفرد. وبـ (هات) أجب، على سبيل الاستعارة أيضاً. وطلب  
الجواب عن هذه الألفاظ مما يناسبه التوكيد، فلا بأس بإغناء قوله (افتنا) عنه.  
و(المرشد) اسم فاعل من الإرشاد، المشتق من الرُّشد.

\*\*\*

ثم قلت:

٢ - عن فاعلٍ قد جاء في اختيارٍ مُقَدِّراً خَنِمًا بلا إنكار  
وأقول:

حاصل هذا البيت: أي [فاعل<sup>(١)</sup>] فعلٍ وجب تقديره في اختيار الكلام، فضلاً  
عن الضرورة؟

والجواب عن هذا بأمرين:

- 
- (١) الكشّح: ما بين الصرّة والفلوع. وطوى كشحه: أضمه، والمراد هنا الاختصار.  
(٢) ما بين معقوفين تكملة يستقيم بها الكلام.

أحدهما: فاعل الفعل إذا كان مؤنثاً وأُكِّد بالنون، مثل اضربن ياهند،<sup>(١)</sup>  
واضربن<sup>(٢)</sup> ياقوم.

الثاني: فاعل الفعل إذا كان كذلك ولاقاه ساكن غير النون، مثل: اضربِ القوم،  
واضربا القوم، واضربوا القوم.<sup>(٣)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٣- ومبتدأ نراه وهو ذو خبرٍ مُنْكَرٌ حتماً فهل من مُدْكَرٍ  
وأقول:

حاصل هذا البيت: أي مبتدأ له خبر وهو واجب التنكير، وإنما قيدت بقولي: (له  
خبر) لأن المبتدأ الذي ليس له خبر، بل له مرفوع يغني عن الخبر واجب التنكير، وهو  
شائع ذائع لا يُلغز به.

والجواب عن هذا أنه «أقل» في مثل قولهم: أقل رجل يفعل كذا، فـ «أقل» مبتدأ،  
ولا يجوز أن يستعمل إلا مضافاً إلى نكرة كما وقع في هذا التركيب، والخبر- قيل: هو  
الجملة التي بعده، وقيل: محذوف، وعلى هذا تقديره موجود، فالجملة صفة  
لـ «رجل».

\*\*\*

ثم قلت:

٤- واسمٍ مؤكِّدٍ بنونٍ فاخْتَبِرْ ومضمِرٍ به ضميرٌ مُسْتَتِرٌ  
وأقول:

(١) حذفت الباء لالتقاء الساكنين: هي والنون.

(٢) الفاعل واو الجماعة، حذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) الفاعل هنا الضمير: ياء المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، سقط من النطق لالتقاء الساكنين الضمير ولام  
التعريف.

اشتمل هذا البيت على لغزين : الأول : أي اسم اتصلت به نون التوكيد - أي مع أن المعروف أنها لا تتصل إلا بالفعل؟

والجواب عنه : أنه اسم الفاعل في مثل قول الشاعر:

أَقَاتِلْنَ أَحْضَرَوا الشُّهُوداً<sup>(١)</sup>

واللغز الثاني : أي ضمير متحمل لضمير؟ أي [مع]<sup>(٢)</sup> أن المعروف فيما يتحمل الضمير من الأسماء أن يكون ظاهراً لا ضميراً .

والجواب : أن الضمير في مثل قولك : زيدٌ - أما في النحو فضعيفٌ ، وأما في الصرف فهو هو . فهذا الضمير - أعني «هو» الثاني متحمل لضمير يعود على زيد ، لكونه في تأويل المشتق ، إذ المعنى : فهو متمكن أو نحو ذلك ، قاله الوالد رحمه الله في بعض تذاكره ، وهو ظاهر .

\*\*\*

ثم قلت :

٥ - واسم غدا مؤنثاً وقد وجب تذكيره في قولهم ، وذا عجب وأقول :

حاصل هذا البيت : أي اسم مؤنث وجب معاملته معاملة الاسم المذكر ، والضمير في قولي (في قولهم) يصح أن يعود إلى العرب ، والمراد بقولهم : كلامهم ، ويصح أن يعود إلى النحويين ، والمراد به مذهبيهم . .

والجواب : أن ذلك علم المذكر المؤنث بالعلامة نحو طلحة ، فإنه مؤنث اصطلاحاً ، ويعامل معاملة المذكر ، فتقول : قام طلحة ، وطلحة قام ، ولا يجوز أن

(١) ورد البيت في عدد من المصادر غير منسب : الخصاص ١/١٣٦ ، والمغني ٣٧٤ ، وأوضح المالك ١/٢٤٤ ،

والمساعد ١/٩ ، والمنع ٢/٧٩ ، والخزانة ٤/٥٧٤ . وسب لراجز من هذيل - شرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١ ،

ورود في ملحمة ديوان رؤية ١٧٣ .

(٢) نكلمة من المحقق .

تقول: قامت طلحة، ولا طلحة قامت، ويصحّ الجواب بغير ما ذكر، فتفظن.<sup>(١)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٦- ومصدرٍ مُتَمَتِّعٍ الإِعمالِ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ بِكُلِّ حَالٍ

وأقول:

حاصل هذا البيت: أي مصدر يمتنع إعماله عند جميع النحويين؟  
والجواب: أنه المصدر الواقع علماً، مثل حمادٍ للمحمدة، وفجارٍ علم للفجور،  
وسارٍ علم للميسرة، نصّ على ذلك ابن هشام وغيره.<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٧- وعائِدٌ مُرْتَفِعٌ لغيرِ «أَيِّ» معِ قِصَرٍ يَنْقَاسُ حَذْفُهُ فَأَيُّ  
حاصل هذا البيت: أي عائِد مرفوع لصلة غير «أَيِّ» يجوز حذفه قياساً؟ والحال  
أن تلك الصلة قصيرة، أي مع أن المعروف أنه لا ينقاس حذف العائِد المرفوع من  
الصلة إذا كانت قصيرة، إلا إذا كانت تلك الصلة لأيِّ الموصولة.<sup>(٣)</sup>

والجواب:

أن ذلك عائِد «ما» الموصولة، في مثل قولك: أحبّ العلماء لا سيّما زيد، برفع  
زيد، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لا سيّما هو زيد، فهذه الجملة صلة

(١) قال شاذح المنظومة ابن علان: ويمكن الجواب عنه بصورة أخرى: وهو الصيغة الثانية من التمتع، نحو:  
أحسبُ يند، فإنه يجب تذكير الفعل ولا يجوز تأنيبه، وهذا معنى قول الناظم في شرحه: ويصحّ الجواب بغير ما  
ذكر، فتفظن.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ١٤٢: ويعمل عمله (المصدر) اسمه غير العلم. وينظر أوضح المسالك ٣/٢٠٠،  
والمساعد ٢/٢٣٨.

(٣) ينظر التصريح ١/١٤٣.

لـ «ما»، وقد حذف منها عائدها المرفوع، وهو «هو»، وقد صرح بعض الأئمة من المتأخرين بأن حذفه هنا ينقاس.<sup>(١)</sup>

ثم قلت:

٨- وما الذي ينصبُ ظرفاً أو بـ «من» يكون مجروراً وجوباً فأبين وأقول:

حاصل هذا البيت: أي اسم يجب أن يكون منصوباً على الظرفية، ومخفوضاً بـ «من»؟

والجواب: أنه «عند»، فإن هذا حكمها، تقول: زيدٌ عندك، وجئت من عند زيد، ولا يجوز فيها غير ذلك، وأما قول العامة: ذهبت إلى عنده - فهو لحن.<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٩- وأيُّ عطفٍ دونَ عودِ الخافضِ على الضميرِ قاسٍ كلُّ رابضٍ وأقول:

حاصل هذا البيت: أي صورة يجوز فيها العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض في الاختيار قياساً بإجماع النحويين؟

والجواب: أن ذلك فيما إذا كان المعطوف على الضمير المخفوض أن [المصدرية وصلتها]<sup>(٣)</sup> وأن المصدرية وصلتها، كقولك: شجاعة زيد عجبت منها وأن يبخل، أو أنه يبخل. فأن يبخل وأنه يبخل معطوف على الضمير المجرور وهو «ها» من غير إعادة

(١) قال في المعنى ١٤٩، ١٥٠: «والرفع على أنه خبر لمضمرة محذوفة... ويضغفه في نحو: ولا سبها زيداً، حذف العائد مع عدم الطول، وإطلاق ما على من يعقل».

(٢) درة الغواص ٣٢، والمعنى ١٦٧.

(٣) تكلمة من ب.

الجار وهو «من» كما ترى . وجاز ذلك عند النحاة قاطبة ، لأن حذف حرف الجرّ من أن وأن جائز في الاختيار قياساً بلا خلاف .<sup>(١)</sup>

\*\*\*

ثم قلت :

١٠ - وأَيّ فعلٍ لم يُكفّ أو يُزدَ أو يكُ توكيداً ومرفوعاً فقَدْ وأقول :

حاصل هذا البيت : أي فعل ليس له مرفوع؟ والحالة أنه غير مكفوف مثل : قلما يقوم زيد ، ولا زائد مثل : زيد - كان - قائم ، ولا مؤكّد - بكسر الكاف ، مثل : قام قام زيد ، أي مع أن المعروف أنّ الفعل إذا لم يكن واحداً من هذه الثلاثة لا بُدّ أن يكون له مرفوع .

والجواب عن اللغز المذكور : أنه متعلّق الظرف في مثل قولنا : زيد في الدار ، إذا قُدّر فعلاً كاستقرّ ، فإنه مرفوع ، وهو الضمير المستتر الذي كأن فاعله انتقل منه إلى الظرف فصار بلا مرفوع ، ذكره ابن هشام في المغني وغيره .<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

ثم قلت :

١١ - وأَيّ فعلٍ رفَعَهُ للنقلِ مقدّرٌ ، فُجِدَ بقولٍ فضّلِ وأقول :

حاصل هذا البيت : أي فعل مرفوع وعلامة رفعه مقدّرة لأجل النقل؟ والجواب : أنه الفعل المضارع في قول الشاعر :

(١) ينظر المغني ٧١٢ .

(٢) ينظر المغني ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، والنصف من الكلام ١٤٦ .

..... وَنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلُهُ (١)

وذلك أن الأصل: بعد ما كدت أفعلها، فحذفت الألف اعتباراً، ثم نقلت حركة الهاء إلى اللام التي هي آخر الفعل بعد سلب ضممتها التي هي علامة الرفع، فصار الرفع مقدراً لأجل نقل حركة الهاء إلى عملها.

وقد كنت ضمنت هذا اللغز بيتين كتبتها إلى حضرة المولى الأريب اللوذعي البارع، الشيخ جمال الدين محمد بن علي السكري<sup>(٢)</sup>، فقلت:

أيذا<sup>(٣)</sup> العلمُ المُفْ رُدُّ تحقيقاً وفضلاً  
أين أضحي الرفعُ تقديداً رَأُ لفتح اللام نقلاً  
فأجاب رحمه الله:

يا إماماً حاز فضلاً وزكاً فرعاً<sup>(٤)</sup> وأصلاً  
وسماً في المكرمات الـ غُرٌّ يبغيها محلاً  
لُغزٌ منكم أتاني بمعانيكم تجلئ  
لم أكن لولا اقتباسُ منكم للقول أهلاً  
نصه قد جاء في بيـ بٍ من النظم المُعَلِّ  
أين أضحي الرفعُ تقديداً رَأُ لفتح اللام نقلاً  
قُلْتُ: في (أفعلُهُ) من بعد ما كدت تجلئ  
أصلها أفعلها والـ حذف والنقل استقلالاً  
علَّةٌ في حذف لامٍ وهو مرفوعٌ تحلاً

(١) صلوه:

فلم أر مثلها حُبابةً واجيداً.

ونُسب لعامر بن جوين الطائي، وهو شاهد على إعمال (أن) محذوفة، والتقدير: أن أفعله. بظن الكتاب ١٥٤/١ وشواهد التوضيح ١٦١، والمخفي ٧١٢. وينظر معجمه شواهد النحو (٢١٦٨).

(٢) لم أقف على ترجمته. وقد نقل ابن علان هذا الخبر في وصح من ألفه في ١٠٠.

(٣) في الأصل (أنيها) والثبت من ب. (٤) في الأصل (فصلاً) والثبت من ب.

وعلى هذا جوابي فاصنفحوا<sup>(١)</sup> فضلاً وعدلاً  
ومقامي دون ذاكم أنتم أسمى وأعلى  
وسلام الله يفتنى زنعكم طلاً ووثلاً<sup>(٢)</sup>

تبيينه :

كتبت تجلي، والمعلّى، وتجلي، وأعلى بالالف، مع أن القاعدة في مثل ذلك أن يكتب  
ألفه بصورة الياء،<sup>(٣)</sup> لما ذكره بعض الأئمة أن الاختيار عند علماء الكتاب فيما إذا كان  
آخر الأول كلمة حكمها أن تكتب [بالالف أن يكتب]<sup>(٤)</sup> نظيرتها من الأبيات التي  
بعدها كذلك، وإن كان حكمها لو انفردت بالياء تحصيلاً للمناسبة والمشكلة.  
وحاصل ذلك أن تلك القاعدة مخصوصة بغير الصورة المذكورة للمعنى المذكور، وهو  
حسن متجه.

\*\*\*

ثم قلت :

١٢ - وأيّ تنوين جرى في الحرفِ والفعلِ نشراً، ما بدأ من خُلفِ  
وأقول :

حاصل هذا البيت لغزان : أحدهما : أيّ تنوين دخل في الحرف في النثر، أي مع  
أن المعروف أن التنوين الذي يجوز دخوله في الحرف - وهو المسمى تنوين الترنم لا  
يكون إلا في الشعر، كقول الشاعر :

أزِفَ الترحُلُ غيرَ أن ركبنا لما تزلُّ برحالنا وكأنَّ قَدِ<sup>(٥)</sup>

(١) في ب (فاسمحو).

(٢) في ب (وبلاً وطلا).

(٣) يشير إلى قاعدة إملائية في الشعر. وقد التزمت بالرسم الإملائي المعروف.

(٤) تكلمة من ب.

(٥) البيت للنايفة - ديوانه ٣٨، وهو في الخصائص ١٣١/٣، وشرح المفصل ١١٠/٨، ١٤٨، والمغني ١٨٦، ٣٧٨،

وشرح ابن عقيل ١٩/١، والتصريح ٣٦/١، والمجموع ١٤٣/١ وغيرها.

والجواب عن هذا: أنه التنوين في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة (كلاً) بالتنوين، فإن الزمخشري جعل التنوين فيها تنوين ترنم، وجعلها للردع، مع أن (كلاً) التي للردع حرف بإجماع النحويين، نقل ذلك برهشام عنه في المغني وحكم بصحته.<sup>(٢)</sup>

واللغز الثاني: أي تنوين دخل في الفعل في النثر؟ أي مع أن المعروف في التنوين الذي يجوز دخوله في الفعل وهو المسمى بتنوين الترتم أنه لا يقع إلا في الشعر، كقول الشاعر:

أَقْلَى اللُّوْمِ عَاذِلٌ وَالْعِيَابِئِنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَيْنِ<sup>(٣)</sup>  
والجواب عن هذا أن التنوين في قوله تعالى: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذْ أَيْسَّرِ﴾<sup>(٤)</sup> على قراءة (يسر) بالتنوين، فإن الزمخشري أيضاً جزم بأن التنوين في هذا الفعل تنوين ترنم، ووافقه على ذلك ابن هشام في المغني أيضاً.<sup>(٥)</sup>  
غريبة:

قال الشمي في حاشية المغني: قول الشاعر (أصبت) هو بكسر التاء، كذا وجد في غير هذا التصنيف مضبوطاً بخط المصنف مكتوباً عليه «صح».<sup>(٦)</sup>

\* \* \*

ثم قلت:

(١) ورد في الأصل، ب ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾ الآية الرابعة من سورة النساء، ولم ترد فيها القراءة الآتية، ولذا صوتها إلى الآية ٨٢ من سورة مريم.

(٢) ينظر المحتسب ٤٥/٢، والكشاف ٥٢٣/٢، والحر ٢١٣/٦، والمغني ٢٠٨.

(٣) البيت لخزيم - ديوانه ٨١٣، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢؛ والخصائص ١٧١/١، ٩٦/٢، والنصف ١/٢٢٤، ٢/٧٩، وشرح الفصل ٤/١٤٥، ٥/٧، ٩/٢٩، والمغني ٣٧٨، والخزانة ١/٣٤، ٤/٥٥٤ وغيرها.

(٤) سورة الفجر ٤.

(٥) الكشاف ٢/٢٤٩، والمغني ٢٠٨، والقراءة لأبي الديار الأعرابي - البحر ٨/٤١٧.

(٦) النصف من الكلام (مخطوط؛ ق ١٢٠ ب).

١٣ - وأين «إن» شرطاً أتت في التثنية مهملة، فهل [لذا] <sup>(١)</sup> من فسر وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع جاءت: «إن» الشرطية غير عاملة مع وقوعها في النثر دون الشعر الذي من شأنه أن يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره؟

والجواب: أن ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِين﴾ <sup>(٢)</sup> على قراءة بعضهم: (ترين) بياء ساكنة بعدها نون الرفع، ذكر ذلك ابن مالك وغيره. <sup>(٣)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

١٤ - وأين جاءت أختها «متى» كذا ونالت الجزم بلا خلف «إذا» وأقول: اشتمل هذا البيت على لغزين: أحدهما: في أي موضع وقعت «متى» الشرطية مهملة في النثر؟

والجواب: أن ذلك في قول عائشة رضي الله عنها: (إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ذكره). ذكره ابن مالك وغيره. <sup>(٤)</sup>

والثاني: في أي موضع عملت «إذا» الشرطية الجزم بإجماع النحويين؟  
والجواب: أن ذلك فيما إذا وقعت في الشعر، كقول الشاعر:

استغن ما أغناك رثك بالغنى  
وإذا تُصِبِكَ خصاصة فتجمل <sup>(٥)</sup>

(١) (لذا) من ب.

(٢) سورة مريم ٢٦.

(٣) شواهد التوضيح ٧٢، والتسهيل ٢٣٧، والمساعد ١٥٦/٣. وقد نست القراءة لأبي جعفر وطلحة وشيبة، المحتسب ٤٢/٢، والبحر ١٨٥/٦.

(٤) شواهد التوضيح ٦٧، ٧٢، والمغني ٧٨٠، والمساعد ١٥٦/٣. والحديث في البخاري - كتاب الأذان باب ٦٨ ج ١/١٧٥، وكتاب الأنبياء باب ١٩ ج ٤/١٢٢، ومسلم - الصلاة باب ٩٥ ج ١/٣١٣، ٣١٤ برواية (... وإنه متى يقوم مقامك).

(٥) البيت في معاني القرآن ١٥٨/٣، والمغني ٩٨، ١٠٠، ٧٨٠، وعجزه في مع المعجم ٢٠٦/١، وهو في اللسان كرب - مع أبيات آخر - مسربة لعبد القيس بن خلف البريمي. وينظر معجم شواهد الحور (٢٢٢٣).

ثم قلت:

١٥- وأين «ما» الموصولة الحرفية لأختها «أن» عملاً سوتها وأقول: حاصل. هذا البيت: في أي موضع وقعت «ما» التي هي موصولة حرفية مساوية لأختها «أن» التي هي موصولة حرفية أيضاً في عمل النصب؟

والجواب: أن ذلك فيما روي من قوله صلى الله عليه وسلم: (كما تكونوا يسولون عليكم) هكذا أوردها ابن الحاجب بحذف النون.<sup>(١)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

١٦- وأيضاً جاء جزم «لن» و«أن» علنٌ وجاء أيضاً ثابتاً إهمال «أن» وأقول:

اشتمل هذا البيت على ثلاثة ألقاب: أحدها: في أي موضع عملت «لن» الجزم؟ والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب، يقولون في لن يقوم: لن يقوم بالجزم، حكى هذه اللغة ابن مالك في التوضيح عن الكسائي.<sup>(٢)</sup>

واللغز الثاني: في أي موضع عملت «أن» المصدرية الجزم؟ والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب، يقول: أعجبتني أن تضرب بسكون الباء، حكى هذه اللغة أبو عبيدة واللحياني وبعض الكوفيين، قال ابن عقيل بعد أن نقلها عن المذكورين: فالصواب إثباتها.<sup>(٣)</sup>

واللغز الثالث: في أي موضع وقت «أن» المصدرية مهملة غير عاملة؟

(١) الإيضاح ٢/٢٣٤، والمعنى ٧٧٩، وروايته في المقاصد الحنة ٣٢٦: (كما تكونون يولون عليكم).

(٢) شواهد التوضيح ٢١٧، والمعنى ٧٨٠، والمساعد ٣/٦٦.

(٣) التسهيل ٢٢٩، والمساعد ٣/٦٥، ٦٦.

والجواب: أن ذلك في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة ابن محيصن (يتنم) على إهمال «أن». <sup>(٢)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

١٧ - وأين «لم» جاءت عياناً مُهْمَلَةً وذات نُصْبٍ قد حكاها النُّقْلَةُ وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع وقعت «لم» مهمله غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب يقولون: لم يقوم، برفع الفعل، حكى هذه اللغة ابن مالك<sup>(٣)</sup>.

واللغز الثاني: في أي موضع وقعت «لم» ناصبة للفعل؟

والجواب: أن ذلك في لغة لبعضهم، يقولون: لم يقوم، بنصب الفعل، حكى هذه اللغة اللحياني وغيره. <sup>(٤)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

١٨ - وأين نُدُّ فعلُها، وألغيتُ «إذن» وبجموعِ الشروط قد حوت وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع حذف الفعل الذي تدخل عليه «لم»؟

والجواب: أنه في قول الشاعر:

(١) سورة البقرة ٢٣٣.

(٢) نسبت القراءة لجاهد في عدد من المصادر. ينظر البحر ٢/٢١٣، والإنصاف ٣٢٩، والإيضاح ١/٢٣٣، وشرح الفصل ٨/١٤٣، والمغني ٧٧٩، والمساعد ٣/٢٦١، والتصريح ٢/٢٣٢.

(٣) التسهيل ٢٣٦، والمساعد ٣/١٣١، ١٣٢، والمغني ٣٠٧.

(٤) المغني ٣٠٧، ٧٨٠.

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم<sup>(١)</sup>  
الأصل: وإن لم تصل، فحذف الفعل.

واللغز الثاني: في أي موضع ألغيت «إذن» مع استيفائها شروط إعمالها؟

والجواب: أن ذلك لغة لبعضهم، يقولون: إذن أزورك، برفع، «أزورك» مع  
قصد الاستقبال، حكى هذه اللغة عيسى بن عمر. قال ابن عقيل: وأثبتها  
البصريون رجوعاً إلى نقله<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

ثم قلت:

١٩- وأين واو العطف كالباء أتت ومثل فائه إلى معنى غدت  
وأقول: هذا البيت اشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع استعملت الواو  
بمعنى الباء؟

والجواب: أن ذلك في قول العرب: أنت أعلم ومالك؛ فالواو هنا بمعنى الباء قاله  
جماعة. قال ابن هشام في المغني: وهو ظاهر<sup>(٣)</sup>.

واللغز الثاني: في أي موضع استعملت «إلى» بمعنى الفاء العاطفة؟  
والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

وأنت التي حببت شغبي إلى بدا إلى، وأوطاني بلاداً سواهما  
قال ابن هشام في المغني: إن «إلى» هنا بمعنى الفاء العاطفة، إذ المراد «شغبي  
فبدا» وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة - ديوانه ١٩١، ومر في المني ٣١٠، والمساعد ١٣١/٣، وشرح التصريح ٢٤٧/٢،  
والهمع ٢٥٦/٢ وغيرها.

(٢) التسهيل ٢٣٠، والمساعد ٧٢/٣. (وإلى نقله أي: إلى نقل عيسى بن عمر.

(٣) المغني ٣٩٧.

حَلَلْتُ بهذا حَلَّةٌ ثم حَلَّةٌ بهذا، فطاب الواديان كلاهما<sup>(١)</sup>  
وهذا معنى غريب، لأنني لم أر من ذكره.<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٢٠- وأين أوجبوا بلا تعويضٍ سقوطاً يا في النثر لا القريض  
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع أوجب النحاة حذف «يا» التي هي  
حرف النداء؟ والحال أن حذفها واقع من غير تعويضها بشيء وواقع في النثر لا في  
القريض - أي الشعر. وأشارت بقولي (بلا تعويض) إلى «اللهم»، فإن أصلها يا الله،  
فحذفت يا. وعوض عنها الميم المشددة في الآخر فلزم حذفها؛ إذ لا يجوز الجمع بين  
العوض والمعوض. وأشارت بقولي «في النثر لا القريض» إلى أن حذف يا من المنادى  
في الشعر لأجل استقامة الشعر، فإن قياس ما نصوا عليه من أنه يجب صرف الاسم  
الذي لا ينصرف إذا لم يصح وزنه إلا بصرفه أنه يجب حذف «يا» من المنادى في الحالة  
المذكورة وإن لم ينص أحد - فيما علمت - على ذلك، لكنه قياس جليّ.

والجواب عن اللغز المذكور أن يتصور في مثل ما اشتمل على حذف «يا» النداء كما  
في قولهم: أصبح ليلاً، وهذا مثلٌ يستعمل في شدة طلب الشيء، وأصله: أصبح  
باليل، فحذف «يا» النداء،<sup>(٣)</sup> وإنما كان حذفها هنا واجباً لأنها لو ذكرت لتغير المثل،  
وقد صرحوا بأن المثل لا يجوز تغييره مطلقاً.

(١) المغني ١٧٥، ومعجم البلدان ٣٥٦/١، ٣٥١/٣، والمجم ١٣١/٢، والخزانة ١٣٦/٤. وما في ديوان كثير

٣٦٣ مع بيتين بعدهما، ورواية الثاني منها:

وحلّت بهذا حلّة ثم أصبحت ..... بأخرى.

وقد وردا مفردين في ديوان جميل ٢٠٠. وشغني ويدا بلدان، ينظر معجم البلدان.

(٢) المغني ١٧٥.

(٣) قال سيويه - الكتاب ٣٢٥/١، ٣٢٦: «وقد يجوز حذف «يا» من النكرة في الشعر... وقال في مثل: «انبت  
مخنوق»، و«أصبح ليلاً» و«أطرق كراه»، وليس هذا بكثير ولا بقوي». وينظر الأمثال في مجمع الأمثال ٤٠٣/١،

٤٣١، ٧٨/٢.

ثم قلت:

٢١- وحكموا للفعل بالتصغير كلهم من غير ما نكسر

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع اتفق النحويون على جواز تصغير الفعل؟

والجواب: أن ذلك في أفعل التعجب، مثل قولك: ما أحسن زيداً، فإن الكوفيين جَوَّزُوا، تصغيره لأنه عندهم اسم، ونصّ البصريون على جواز تصغيره أيضاً وإن كان عندهم فعلاً، حملاً له على اسم التفضيل لشبهه به وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة. وقد أشار لنقل الإجماع في هذه المسألة ابن هشام وغيره.<sup>(١)</sup>

فائدة:

لم يسمع تصغير أفعل المذكور إلا في أحسن وأصلح، نقله ابن هشام عن الجوهري وأقره،<sup>(٢)</sup> واستدرك بعض العلماء على ذلك تصغير «أحل» في قول ابن الفارض: ورضأبسه ياما أحيلاه بفي<sup>(٣)</sup>

ورده الوالد رحمه الله في بعض تذاكره بأن المراد بـ: «لم يسمع» عدم سماعه في كلام العرب كما هو ظاهر، فلا معنى للاستدراك حيثئذ بيا ذكر.

\*\*\*

ثم قلت:

٢٢- وأين أضحي نصب نزع الخافض لفظاً قياساً دون ما معارض

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة جاز نصب بنزع الخافض قياساً وإنما

(١) المغني ٧٥٩، والإنصاف ٨١، والتصريح ٨٧/٢، ٨٨.

(٢) الصحاح - ملح، والمغني ٧٦٠.

(٣) وصلده في الديوان ١٨٥:

ياما أميلح كل ما يرضى به

قلنا (لفظاً) احترازاً عن «أن» و«كي» المصدريتين، فإن نصبهن مع صلتهم بنزع الخافض جاز قياساً، لكن نصبهن محلي لا لفظي كما هو ظاهر.

والجواب: أن ذلك في المفعول لأجله، فإنه منصوب بنزع الخافض وهو لام التعليل، والأصل في مثل: ضربت زيداً تاديباً: ضربت زيداً لتأديب، وظاهر أن المفعول لأجله قياس مطرد كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه، لا خلاف بين النحويين في ذلك، وأما المفعول معه ففيه خلاف، والأصح أنه كذلك مطلقاً.<sup>(١)</sup>

تنبيه:

ما ذكرته من أن المفعول من أجله هو منصوب بنزع الخافض هو قضية كلام ابن مالك وغيره، وبه صرح بعض المحققين.<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٢٣ - وأين نون مضمير الإناث . قد كُبرت حقاً بلا اكترابٍ وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت نون الإناث مكسورة؟ أي مع أن المعروف فيها الفتح.

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

تراه كالشُغام يُعَلُّ مِنْكَأَ بِسوءِ الفِصالياتِ إِذا فَلِئني<sup>(٣)</sup>  
الأصل: فليئني بنونين: الأولى النون التي هي ضمير الإناث، والثانية نون الوقاية [فحذفت الوقاية].<sup>(٤)</sup> وخلفتها نون الإناث في الكسرة.

(١) المعجم ١/٢١٩.

(٢) التسهيل ٩٠، والمساعد ١/٤٨٤، ٤٨٥.

(٣) البيت لمعروبن معديكرب - ديوانه ١٦٩، وهو في عدد كبير من المصادر، منها الكتاب ١٥٤/٢، ومعاني القرآن

٩٠/٢، وجماز القرآن ٣٥٢/١، والنصف ٣٣٧/٢، وشرح الفصل ٩١/٣، والغني ٦٨٥، والمعجم ١/٦٥،

واللسان فلا. والشام: نبت أبيض. يُعَلُّ: يطب.

(٤) تكلمة من ب.

ثم قلت: (١)

٢٤ - وفاعل قد قارضَ المفعولَ بهِ وأولياً رفعاً ونصباً فانتِبةً  
وأقول:

هذا البيت يشتمل على ثلاثة أغاز: الأول: في أي موضع وقع الفاعل منصوباً  
والمفعول مرفوعاً؟

والجواب: أن ذلك في قولهم: كسر الزجاجِ الحجرَ، برفع الزجاج مع أنه مفعول،  
ورفع الحجر مع أنه فاعل. (٢)

واللغز الثاني: في أي موضع وقع الفاعل والمفعول كلاهما مرفوعين؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانَ وَيَوْمٌ (٣)  
فاعل صَاد مسترعيود على «من» وهو مرفوع محلاً، ومفعوله عَقْعَقَانَ، وهو مرفوع  
لفظاً بالألف كما ترى.

واللغز الثالث: في [أي] (٤) موضع وقع الفاعل والمفعول منصوبين؟

والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:

قَدْ سَأَلْتُ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا (٥)

فالحيات منصوب بالكسرة مع أنه فاعل، والقدما مفعول به.

\*\*\*

ثم قلت:

(١) أورد الشارح البيت رقم ٣٦ قبل هذا البيت.

(٢) المغني ٧٨١، وشرح التصريح ٢٦٩/١، والمجم ١٦٥/١.

(٣) المغني ٧٨١، والشطر الثاني في المجم ١٦٥/١. والعققق: طائر كالغراب.

(٤) تكلمة يستقيم بها الكلام.

(٥) البيت في الكتاب ١/١٤٥، والنصف ٣/٦٩، والخصائص ٢/٤٣٠، والإنصاح ١٤٢، ٣٣٧ والمغني ٧٨١،

والخزانة ٤/٥٧٠، ويروي بوجوده آخر ليست موضع الاستشهاد هنا. وينظر معجم شراهد النحوي (٣٦١٩).

٢٥ - وأين جاءت «ليس» في الكلام مهملّة من غير ما ملام وأقول:

حاصل هذا البيت: في أيّ موضع وقعت [ليس] <sup>(١)</sup> في الاختيار - فضلاً عن الشعر - غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة بني تميم إذا انتقض نفي الخبر الواقع بعدها بـ «إلا» كما في قولهم: ليس الطيبُ إلاّ المسكُ، فـ «ليس» فعل لا عمل له، والطيب مبتدأ، والمسك خبره. <sup>(٢)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٢٦ - وأين أضحت كسرةً في البحر نائبةً عن فتحةٍ فاستقر وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت كسرة الجرّ نائبة عن فتحته؟ والجواب: أن ذلك في مثل «مسلمات» علماً على لغة من يعرّبه إعراب جمع المؤنث السالم، فإنّه في هذه اللغة غير منصرف على ما قاله ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما، للعلمية والتأنيث بالتاء، وعلى هذا فكان حقّه أن يكون جرّه بالفتحة على الأصل المعروف في الاسم الذي لا ينصرف، لكنهم جرّوه بالكسرة فكانت نائبة عن الفتحة، نية على ذلك بعض المتأخرين، وهو ظاهر. <sup>(٣)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٢٧ - وأين جاز الكسر في «إن» علن من بعدي علم فأفد إذا الفطن وأقول:

(١) (ليس) من ب.

(٢) ينظر الجني الداني ٤٦٠، والمغني ٦٠، ٣٢٥، ٧٨٠، والمزهر ٢/٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) ينظر أوضح المسالك ١/٦٩، وشرح ابن عقيل ١/٧٥، والتصريح ١/٨٢، ٨٣.

حاصل هذا البيت: في أي صورة جاز كسر «إن» بعد العِلْم؟ وإنما قيّدت الكسر بالجواز احترازاً من نحو: علمت زيداً إنه قائم، فإن الكسر هنا على سبيل الوجوب.

والجواب عن ذلك: أنه في مثل قولك: علمت إن زيداً قائم، فيجوز كسرها هنا على إجراء علمت مجرى القسم، كأنك قلت: والله إن زيداً قائم، والمشهور الفتح، ذكر ذلك الرضي وغيره.<sup>(١)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٢٨ - وأين أضحى الفتح بالمحكيّة بالقول ختماً يالها أحجبيّة وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع وجب فتح أن، مع أنها بجملتها محكية بالقول؟ والجواب: أن ذلك في مثل قولك: قال زيد أنك عالم أكرمتك، فتفتح «أن» هنا وجوباً لأنها في الكلام الذي حكيتك كانت مفتوحة، لكونها مجرورة بلام التعليل المحذوفة، إذ الاصل: لأنك عالم أكرمتك، ذكره الدماميني، وهو ظاهر.<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

٢٩ - وأين أضحت «كيف» للصدارة فائدة حقاً بلا نكارة وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع وقعت «كيف» غير مصدرة؟ أي مع أن المعروف وجوب تصديرها.

والجواب: أن ذلك في قولهم: انظر إلى كيف تصنع؟ قال ابن هشام في حواشي التسهيل: «كيف» هنا مسلوبة الدلالة على الاستفهام ومُخلّصة لمعنى الحال، [أي] إلى

(١) شرح الكافية ٢/٣٥٧.

(٢) تعليقات الفرائد ١٠٩٤، والارتشاف ٢/١٣٩.

حال صنعه،<sup>(١)</sup> ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها، انتهى. وظاهر أن مراده بيا قبلها قوله «انظر» لا «إلى»، لأن حرف الجر يعمل في اسم الاستفهام ولا يعدون ذلك مخلاً [بالصدارة].<sup>(٢)</sup>

\*\*\*

٣٠- وأين جاءت «كم» على ذا النحو فجُذِّ بِشْرِحِ يَاحْلِيلِ النَحْوِ  
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة وقعت [كم]<sup>(٣)</sup> غير مصدرية؟  
والجواب: أن ذلك في لغة بعض العرب، يقولون: ملكت [كم]<sup>(٤)</sup> عبيد، ذكرها في المعنى وغيره نقلاً عن الأخفش.<sup>(٥)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:  
٣١- وأين أضحي فصلك التابع من متبوعه أولى من الوصل، أين  
وأقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة يكون فصل التابع عن متبوعه أولى من وصله به.  
والجواب: أن ذلك في صورة التوكيد بـ «أجمع»، فالأولى فصله عن مؤكده، ذكره ابن هشام.<sup>(٦)</sup> وظاهره أن مراده الفصل بكل خاصة لا مطلقاً.<sup>(٧)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

- 
- (١) في الأصل (لمعنى الحال إلى الحال صنعه).  
(٢) (بالصدارة) من ب. وينظر النصف من الكلام ٧٨ ب.  
(٣) (كم) تكلمة يستقيم بها النص.  
(٤) المعنى ٢٠١، والارتشاف ٣٨١/١.  
(٥) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣/٣٣٩: «ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن تتبع كله بأجمع...». وفي القطر ٢٩٤: «وإنما يؤكد بها (أجمع وجماء...) غالباً بعد كل».  
(٦) انتهت النسخة التي شرح مؤلفها ابن علان المنظومة بعد هذا البيت، ثم ختمها الشارح بالبيت الأخير من المنظومة.

٣٢- وأين «أل» ثراً على الإسميه قد دخلت بإصاح والفعلية وأقول:

هذا البيت يشتمل على لغزين: الأول: في أي موضع دخلت «أل» في الشر على الجملة الاسمية؟

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب: نَعَمْ، اها هو ذا، ذكره الدماميني وغيره<sup>(١)</sup>

والثاني: في أي موضع دخلت «أل» في الشر على الجملة الفعلية؟

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب. أَلْفَعَلتْ؟ وأصله: هل فَعَلتْ؟ فأبدلت الهاء همزة، حكاها ابن هشام وغيره عن قطرب<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

ثم قلت:

٣٣- وفاعل عن فعله يُوخِرُ عند النحاة كلهم إذ يُذَكَّرُ وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي صورة يجب تأخير الفاعل عن فعله عند جميع النحويين<sup>(٣)</sup>؟ أي مع أن المشهور جواز تقديم الفاعل على فعله عند جميع الكوفيين، ومُرادي بالفاعل ما يتناول نائب الفاعل كما هو اصطلاح جمهور المتقدمين وبعض المتأخرين.

والجواب: أن ذلك فيما إذا كان نائب الفاعل مجروراً مثل: مُرَبِّزِد، فلا يجوز عند الكوفيين تقديم هذا النائب عن فعله، لا تقول بزید مُرَبِّزِد، نقله أبوحيان عن النحاس وغيره<sup>(٤)</sup>.

(١) تحفة الأريب ٢٣ ب (ف ٧٥٤٤)، ومجالس ثعلب ٥٩٠، وسر الصناعة ١/٣٦٨.

(٢) المغني ٥٥، وسر الصناعة ١/١٠٦.

(٣) ينظر التصريح ١/٢٦٩، ٢٧٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١٩٣.

قلت:

٣٤- وأي شرط غير ماضٍ يمحذف جوابه نشرأً فعرف ما وُصِف

وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع حذف جواب الشرط في الاختيار، مع أن الشرط ليس بماضٍ، مع أن المشهور أنه لا يمحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً، أو وقع الحذف في الشعر؟

والجواب: أن ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾<sup>(١)</sup>  
﴿وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنْ يَمَسَّكُمْ فَرَحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرَحٌ  
مِثْلُهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

فالجواب في مثل هذه الآيات محذوف، والتقدير في الأول: فاعلم أنه غني عن الجهر، وفي الثانية: فتصبر. وفي الثالثة: فاصبر، ذكر ذلك ابن هشام في المغنى وغيره، واستشكله الدماميني، فإنهم نصوا على أنه لا يمحذف الجواب في السعة إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً. وأجاز الشمني بأن مرادهم أنه لا يمحذف الجواب من غير سد شيء مسدّه إلا إذا كان الشرط ماضياً، وهذه المواضع التي وقع فيها حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً قد سد فيها شيء مسد الجواب.<sup>(٤)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٣٥- وأوجبوا التانيث مع فصل نبت مطرداً فما ترى يابذا السببت

وأقول:

حاصل هذا البيت: في أي موضع أوجب النحاة تانيث المسند إلى ظاهر المؤنث مع

(١) سورة طه: ٧.

(٢) سورة طاهر: ٤.

(٣) سورة آل عمران: ١٤٠.

(٤) بظن مغني اللبس، ٧٢٦، ونجدة الأريب ٢٢٨، والنصف من الكلام ١٩٩ ب.

وجود الفصل بينها على سبيل الاطراد؟ أي: والمعروف جواز التانيث والتذكير مع الفصل مثل: حضرت القاضي امرأة.

والجواب: أن ذلك حيث وقع المؤنث على بال مثل قولك: قامت المرأة، فيجب تانيث الفعل في ذلك مع وجود الفصل بال لأنها منزلة من مصحوبها منزله جزئه، فكانه لا فاصل.

\*\*\*

ثم قلت:

٣٦- وهل ترى محكي قول لا عمَل له به من لفظه ولا المسحَل وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن محكي بالقول ولا عمل للقول فيه لفظاً ولا محلاً. والجواب أن ذلك في مثل: قولي إني أحمد الله، بكسر «إن»: فقولي مبتدأ. والجملة بعده خبره، والمعنى: مقولي اللفظ. (١)

\*\*\*

ثم قلت:

٣٧- وهل رأيت اسماً مضافاً قُدراً إعرابه للفتح مهما ذكرا وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن اسم مضاف قدر إعرابه لاشتغال آخره بالفتح. والجواب: أنه المنادى في نحو يا غلاماً، إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وهو منصوب لكونه منادى مضافاً، وقد قدر هذا النصب لاشتغال آخره بالفتح لأصل الألف.

(١) في المعنى ٤٦٣: وقد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: أول قولي إني أحمد الله، إذا كسرت «إن»، لأن المعنى: أول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول خلافاً لابي علي، زعم أنها في موضع نصب بالقول. . . . .

ثم قلت:

٣٨- وهل لنا اسمٌ ظاهرٌ الإعرابِ لليا مضافٌ دون ما ارتسبِ  
وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن اسم مضاف لياء المتكلم وإعرابه ظاهر لا مقدر.  
والجواب: أنه نحو «أبا» في قول العرب: لا أبا لي، إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم  
عند سيويه والجمهور، وهو معرب لكونه اسماً لـ «لا» النافية للجنس مضافاً، وإعرابه  
بالالف، وهو ظاهر.<sup>(١)</sup>

\*\*\*

ثم قلت:

٣٩- وجملة منصوبة المحل بنزع حرف الجر يا مجلي  
وأقول:

حاصل هذا البيت السؤال عن جملة منصوبة محلاً بنزع الخافض.  
فالجواب: أنها الجملة التي عُلّقَ عنها عامل يتقاضى الوصول إليها بحرف الجر  
نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾<sup>(٣)</sup>  
﴿يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>  
لأنه لا يقال تفكرت في كذا، ونظرت فيه، وسألت عنه، ذكره ابن هشام وغيره.<sup>(٦)</sup>

تنبيهه:

قال الدماميني في «تحفة الغريب»: هذا الكلام وإن كان قد قاله ابن مالك وغيره  
- مشكل، لأن هذه الجملة إما أن تجعل في محل نصب باعتبار الفعل بعد إسقاط الجار

(١) ينظر الكتاب ١/٣١٥، ٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٣) سورة الكهف: ١٩.

(٤) سورة الذاريات: ١٢.

(٥) المغني ٤٦٥، وينظر البحر ٤/٤٢١، ٦/١١١.

تعدى إلى مفعوله بنفسه ؛ فجعلت الجملة الواقعة في محلّه منصوبة باعتبار المحلّ ، وإما أن تجعل في محل جرّ باعتبار إرادة ذلك الجارّ الذي يتعدى به الفعل المذكور ، وكلاهما غير متأتّ : أما الأول فلأن هذا تركيب مقيس ، ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد إسقاط الجار ليس بمقيس . وأمّا الثاني فلأن إرادة حرف الجرّ بحيث يكون عاملاً فيما بعده ملزوم في هذا المحلّ لتعليقه ، وحرف الجرّ لا يتعلّق عن العمل ، والأظهر أن يجعل المعلّق فعلاً قلبياً محذوفاً يدلّ عليه المذكور ، فتكون الجملة في محلّ مفعول الفعل ، والتقدير: ليعلموا ، ليعلم ، ليعلموا ، انتهى .

قال الشمي : والجواب عن إشكاله أن هذه الجملة في محلّ نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده ، وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلّق طالباً لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف ، فليأمل . انتهى . وفيه نظر. <sup>(١)</sup>

\*\*\*

ثم ختمت الأرجوزة بقولي :

٤٠ - عطفاً بشرح هذه الألفاظ <sup>(٢)</sup> مجانباً لوضمنة الإغواز

وأقول :

(عطفاً) مصدر لفعل محذوف ، والتقدير: أعطف عطفاً ، وحذف الفعل هنا على سبيل الوجوب كما هو مقرر في محلّه . و(الألفاظ) جمع لُغَز بضم اللام وفتح الغين : وهو ما يُعمى به المقصود بحيث يخفى على الناظر ، فلا يدركه إلا بفضل تأمل ومزيد نظر ، وفيه لغتان : لُغَز بضم الغين وإسكانها ، قاله بعضهم <sup>(٣)</sup> . وفي القاموس :

(١) المنصف من الكلام ١٣٨ ب .

(٢) في الأصل (الألفاظ) وما أثبت الصواب من ب ، وشرح المؤلف للبيت .

(٣) في الأصل (قال) .

اللغز، وبالضم، وبضمتين، وبالتحريك، وكصرد، وكأحمراء، وكسهييمى،  
والألغوزة بالضم: ما يُعتمى به<sup>(١)</sup>، وجمع الأربع الأول أَلغاز.<sup>(٢)</sup> و(الْوَضْمَةُ) العيب.  
و(الإعواز) الحاجة. والمراد هنا الحاجة إلى الاستبانة<sup>(٣)</sup> والاستفسار، وإنما كان ذلك  
وصمةً لإشعاره بالمقصود في الجواب، والتقصير في الإعراب.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب . .  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، واحشرنا في زمرة بكرمك  
يا أكرم الأكرمين . . آمين . .

---

(١) في الأصل (وكسى واللغوزة بالضم ما يعى). وصوابه من القاموس.

(٢) القاموس لغز.

(٣) في الأصل (الاستبانة).

## المصادر

- ١ - ارتشاف الضرب من كلام العرب - لأبي حيان - تحقيق د. مصطفى النحاس - القاهرة ١٤٠٦هـ.
- ٢ - الأشباه والنظائر - للسيوطي (الجزء الثالث) - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ.
- ٣ - الأعلام لخير الدين للزركلي - بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٠م.
- ٤ - الإفصاح - للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - بيروت - مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ.
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف - للأنباري - تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة صبيح ١٩٥٣م.
- ٦ - أوضح المسالك - لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية.
- ٧ - الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب - تحقيق د. موسى بناي العلي - بغداد: مطبعة العاني ١٤٠٢هـ.
- ٨ - البحر المحيط - لأبي حيان - الرياض - مكتبة النصر الحديثة (مصورة عن طبعة القاهرة).
- ٩ - تحفة الأريب شرح مغني اللبيب - للدماميني - مخطوطة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٧٠٥٩. ومصورة (ف ٧٥٤٤).
- ١٠ - تسهيل الفوائد لابن مالك - تحقيق د. محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي.
- ١١ - التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى، القاهرة: مطبعة الحلبي.
- ١٢ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - للدماميني - تحقيق د. محمد عبد الرحمن المنفى - رسالة دكتوراة - الأزهر ١٣٩٦هـ.

- ١٣ - جلاء الفارص في شرح ديوان ابن الفارض - لأمين خوري - بيروت: المطبعة الأذنية ١٨٩٤م.
- ١٤ - الجنى الداني في حروف المعاني - تحقيق د. طه محسن - الموصل - جامعة الموصل ١٣٩٦هـ.
- ١٥ - خزنة الأدب - للبغدادي - القاهرة: بولاق ١٢٩٩هـ.
- ١٦ - الخصائص - لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - بيروت: دار الكاتب العربي - مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٥٢م.
- ١٧ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - للمحبي - القاهرة: المطبعة الوهية ١٢٨٤هـ.
- ١٨ - درة الغواص في أوهام الخواص - للحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة: دار نهضة مصر ١٩٥٧م.
- ١٩ - ديوان إبراهيم بن هرمة - تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان - دمشق: مجمع اللغة العربية ١٩٦٩م.
- ٢٠ - ديوان جرير - تحقيق د. نعمان أمين طه - القاهرة: دار المعارف ١٩٧١م.
- ٢١ - ديوان جميل - تحقيق د. حسين نصار، القاهرة مكتبة مصر ١٩٥٨م.
- ٢٢ - ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) - بعناية الورد - برلين ١٩٠٣هـ.
- ٢٣ - ديوان عمرو بن معديكرب - تحقيق مطاع الطرابيشي - دمشق: مجمع اللغة العربية ١٩٧٤م.
- ٢٤ - ديوان كثير - تحقيق د. إحسان عباس - بيروت: دار الثقافة ١٩٧١م.
- ٢٥ - ديوان النابغة الذبياني - تحقيق كرم البستاني - بيروت: دار صادر ١٩٦٣م.
- ٢٦ - سر صناعة الإعراب - لابن جني - تحقيق د. حسن هندراوي - دمشق: دار القلم ١٤٠٥هـ.
- ٢٧ - شرح أشعار الهذليين - للسكري - تحقيق عبدالستار فزّاج - القاهرة: مطبعة المدني ١٩٦٥م.
- ٢٨ - شرح ألفية ابن مالك - لابن عقيل - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية.

- ٢٩ - شرح المفصل - لابن يعيش - القاهرة: المطبعة المنيرية.
- ٣٠ - شواهد التوضيح - لابن مالك تحقيق د. طه محسن - بغداد - وزارة الأوقاف ١٤٠٥هـ.
- ٣١ - الصحاح - للجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - بيروت: دار العلم للملايين ١٣٩٩هـ.
- ٣٢ - صحيح البخاري - استامبول: المكتب الإسلامي.
- ٣٣ - صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - القاهرة: مطبعة الحلبي.
- ٣٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية - إعداد فؤاد سيد - القاهرة: دار الكتب ١٩٦٠م.
- ٣٥ - القاموس المحيط - للفيروز ابادي - القاهرة: المطبعة المصرية ١٩٣٥م.
- ٣٦ - قطر الندى - لابن هشام - تحقيق محمد عي الدين عبدالحميد - القاهرة: المكتبة التجارية.
- ٣٧ - الكتاب - لسبويه - القاهرة: بولاق ١٣١٦هـ.
- ٣٨ - الكشاف - للزخشي - القاهرة: مكتبة الحلبي ١٩٦٦م.
- ٣٩ - لسان العرب - لابن منظور - بيروت: دار لسان العرب.
- ٤٠ - مجاز القرآن - لأبي عبيدة - تحقيق د. محمد فؤاد سزكين - القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠١هـ.
- ٤١ - مجالس ثعلب - تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة: دار المعارف ١٤٠٠هـ.
- ٤٢ - مجمع الأمثال - للميداني - تحقيق محمد عي الدين عبدالحميد - القاهرة: المكتبة التجارية ١٩٥٩م.
- ٤٣ - المحتسب - لابن جني - تحقيق د. علي النجدي ناصف وزميلييه - القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
- ٤٤ - المزهرة - للسيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميلييه - القاهرة: مكتبة الحلبي.
- ٤٥ - المساعد شرح تسهيل الفوائد - لابن عقيل - تحقيق د. محمد كامل بركات - مكة المكرمة: جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.

- ٤٦ - معاني القرآن - للفراء - تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار - القاهرة: دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م.
- ٤٧ - معجم البلدان - لياقوت - بيروت: دار صادر ١٩٧٥ م.
- ٤٨ - معجم شواهد النحو الشعرية - د. حنا جميل حداد - الرياض: دار العلوم ١٤٠٤ هـ.
- ٤٩ - معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - مصورة دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٥٠ - مغني اللبيب - لابن هشام - تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دمشق: دار الفكر ١٩٦٩ م.
- ٥١ - المقاصد الحسنة . للسخاوي - بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٩٩ هـ.
- ٥٢ - المنصف ، شرح التصريف - لابن حنيّ - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - القاهرة: مكتبة الحلبي ١٩٥٤ م.
- ٥٣ - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام - للشمني - مخطوطة - جامعة الإمام رقم ١٢٦٥ .
- ٥٤ - منهج من ألف - لمحمد بن علان الصريقي - مخطوط بجامعة الملك سعود.
- ٥٥ - معجم الهوامع - للسيوطي - بيروت: دار المعرفة .

\*\*\*